

حضر اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني بريمة

نائب الرئيس: ندعو قادة المشترك إلى تغليب صوت العقل ومصالح الوطن على المصالح الأخرى

تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة كان مقترح المشترك



نائب الرئيس يلقي كلمته في اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات التحالف الوطني بريمة أمس

صناديق الاقتراع ستمنع الشرعية دستوريا لمن يستحقها

توجيه الحكومة بإيلاء محافظة ريمة اهتماما خاصا من ناحية المشاريع

هدفا وغاية، كما أدعو إخواننا في أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى المشاركة في كل المستويات والتنسيق معكم للمصلحة العليا لليمن». وكان محافظ ريمة علي سالم الخضمي قد رحب بالأخ نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي.. لافتا إلى أن الاحتفال بالأعيان الوطنية ليس لغرض الذكرى وإنما هو احتفال بإنهاج بما حققته الثورة والوحدة اليمنية المباركة من أهداف عظام يلهمها جميع المواطنين وأقما ماثلا للعبان ويحيي ثمارها الجمع، ولا يعمى عنها إلا أعداء المنجزات.

ولفت إلى ما تحمله الاحتفالات من معاني تكريم الذين ضحوا بأرواحهم واستشهدوا في مواقع النضال من أجل غد مشرق ومتجدد لليمن، وهذا التكريم يتجسد من خلال الحفاظ على المنجزات الوطنية العظيمة وحماية أهداف الثورة وثوابت الوطن، مشيرا إلى أن سلامة مكتسبات الوطن وحماية هذه المناسبات بتناغم العمل والإنجازات في كل المجالات وتعيش نشاطا خديما لم يسبق له مثيل كما تتزايد وتيرة الجهود وتنضاض المبادرات لإرساء دعائم وأسس بناء المستقبل الأفضل.

وأكد الخضمي أن أبناء محافظة ريمة يدينون كافة الأعمال الإرهابية والإجرامية التي ترتكبها عناصر خارجة على القانون مستهفة زرع الإرهاب والعنف والتخريب والرجعية والانفصال وزعزعة أمن واستقرار البلد، كما أكد وقوف أبناء المحافظة ومساندتهم لكل الإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية بهدف الحفاظ على أمن وسلامة مكتسبات الوطن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، مطالبا قيادة المؤتمر العام وأحزاب التحالف الوطني فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

فيمالقى محمد عبده مراد كلمة عن قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة ريمة أكد فيها أن المؤتمر الشعبي العام جسد مبدأ الحوار وترجمه على أرض الواقع بدءا من الحوار الوطني لإقرار الميثاق الوطني وعمل من خلال الحوار على حل المشاكل التي كانت تعصف بالوطن.

وأشار إلى ما تحق من مكاسب وطنية تحت قيادة المؤتمر ممثلا بفخامة رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح خلال مسيرته الوطنية في كافة مناحي الحياة، مطالبا قيادة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي بالضي في إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في إبريل القادم كاستحقاق دستوري لا يحق لأي جماعة أو حزب مصادرته أو تأجيله فهو استحقاق شعبي لأبناء الوطن الذي ارتضى وأمن بالديمقراطية والتعددية السياسية وحسدتها سلوكا وممارسة كخيار حضاري للتبادل السلمي للسلطة والتي كانت وستظل عاملا رئيسيا لاستقرار السياسي والتنمية الشاملة بدلا من العنف والصراع.

وأشار إلى أن النجاح الكبير الذي حققه اليمن في استضافة خليجي 20 في كافة الجوانب عكس من خلاله أبناء الوطن الشرفاء وفي مقدمتهم أبناء المحافظات الجنوبية الصورة الحقيقية لليمن التاريخ والحضارة وسجلوا مواقف وطنية عظيمة.

وأشار إلى أن أحزاب التحالف الوطني ستظل تكافح من أجل الحفاظ على الحقوق الدستورية والتي يعد إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها محطاً من تلك الحقوق لأبناء الوطن.. مطالبا بإجراء الانتخابات في موعدها كما دعا قيادة السلطة المحلية وأعضاء المجالس المحلية إلى تضافر الجهود في بناء محافظة ريمة وتنميتها لتلحق بغيرها من المحافظات.

وأشار إلى أن النواحي العواض قد البتت كلمة عن المرأة أكدت فيها مواقف المرأة اليمنية مع إرادة القيادة السياسية الحكومية على إقامة الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المحدد لأنها حق دستوري.. مثمنا تفاعل الجماهير مع المواقف الوطنية الرائدة والتحارب الديمقراطية المكللة بالنجاح.

ولفت إلى أن الشعب اليمني يعيش اليوم ازدهاره واستقراره ومنجزاته العظيمة في ظل الوحدة الخالدة.. مبيّنا أن أبناء محافظة ريمة نساء ورجالا محبون لوطنهم وحرصون على

وأردف نائب الرئيس « لقد رفضت أحزاب المشترك كل هذه المقترحات وراحت تروج للإشاعات والأكاذيب وكان الوقت يمر سريعا ولم يتبق من موعد الانتخابات إلا القليل من الوقت وهو ما دفع بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه من أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى تحمل المسؤولية ودعوة الكتلة البرلمانية للتحالف للمناقشة والتعدلات على قانون الانتخابات التي كان المشترك قد وافق عليها مادة ضمنا لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، خاصة وقد استنفدت كل الوسائل والسبل في الوصول إلى صيغ مشتركة حول قضايا الخلاف التي يدعي المشترك أهميتها». وتابع « والآن وقد أقر القانون وتم إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة وهو مقترح المعارضة الذي تضمنه اتفاق المبادئ في 2006م وبعد صدور قرار تشكيلها ندعو قادة المشترك إلى تغليب صوت العقل ومصالح الوطن على كل المصالح الأخرى التي ما فتئوا يريدونها مع كل مرحلة خلاف تبرز في الساحة السياسية ولمرة واحدة أن يتنازلوا لمصلحة الوطن كما تنازل لهم المؤتمر وحلفاؤه عدة مرات».

وقال نائب رئيس الجمهورية « إننا نقول لهم إن القرار النهائي في قضايا الخلاف سيعود للشعب وهو وحده الحكم والفيصل في هذا الخلاف وإن الفصل في خلاف من هذا النوع لا يحسم بغير صناديق الاقتراع التي ستمنع الشرعية دستوريا لمن يستحقها عبر الممارسة الديمقراطية وبعيدا عن أجواء التامر كما أننا نقول لهم أننا نرفض أي محاولة من شأنها إفراغ الحياة السياسية من مضمونها الديمقراطي أو إيصال البلاد إلى فراغ دستوري لا يمكن التكهن بنتائجه على مستقبل الوطن ومستقبل التنمية وخيار الاستقرار والأمن والديمقراطية ذاتها»، لافتا إلى أن التجارب كثيرة في هذا الشأن.

وأشار نائب الرئيس إلى زيارته لمحافظة ريمة في منتصف التسعينات وقال « كنا نبحث عن حل لقضية تعب المواطنين الذين يذهبون من ريمة إلى صنعاء ودائما ما نتوصل إلى قرار بحل مشكلة هذه المناطق، ولكن بعزيمة وإصرار قائد المسيرة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اتخذ القرار الشجاع بإنشاء هذه المحافظة في 2004م بغض النظر عن ظروفنا الاقتصادية الصعبة».

وقال « وأصبحت محافظة ريمة اليوم حقيقة واقعة ويتم التعامل مع أبنائها كبقية المحافظات مع العلم أن هذه المحافظة ناشئة وبهاجة إلى دعم كل الوزارات من خلال مكاتبتها وأطلب من المجلس المحلي أن يتدارسوا موقع المحافظة ليكون هناك موقع الرباط يستطيعون أن يجدوا فيه موقعا لبناء كليات الجامعة ومعاهد فنية وأسواق، لتتطور المنطقة إلى عاصمة للمحافظة بكل مقوماتها ومرافقها خاصة التعليم والنفاد بحكم أنها سياحية».. مشيرا إلى أنه رغم أن محافظة عمران ناشئة ولكنها أصبحت اليوم مدينة فيها مبنى مستشفى مركزي وإستاد رياضي وجامعة وعدد من الفنادق.

وقال نائب رئيس الجمهورية « كما أن الدولة قد صرفت خلال الفترة من 2004م إلى 2010م ما يقارب 33 مليار ريال وعلى سبيل المثال عدد مشاريع التربية والتعليم 292 مشروعا نفذ منها 209 مشاريع والبقية قيد الإعلان أو قيد التنفيذ بمبلغ ثلاثة مليارات ريال، كما أن المشاريع لمختلف الوزارات تصل إلى 618 مشروعا منها ما نفذ ومنها ما هو قيد التنفيذ وذلك لكون ريمة محافظة ناشئة.

ووجه نائب الرئيس الحكومة بإيلاء محافظة ريمة اهتماما خاصا كونها ناشئة من ناحية المشاريع الضرورية بغض النظر عن ظروف البلاد الاقتصادية وطالب الحكومة بالاستعجال في تنفيذ المشاريع التي صدرت بها توجيهات رئاسية وحكومية نظرا لأهميتها وحاجة المواطن إليها، كما وجه بالاهتمام بالمرحلة والجاه والمهارة والصحة والتربية والعلوم والاتصالات وكذا الحواجز المائية.

وأعرب عن تقديره لأبناء محافظة ريمة وقال « مرة أخرى أحييكم يا أبناء محافظة ريمة باليساسة واشد على أيدكم وأدعوكم باعتبار إيمانكم لأكثر الأحزاب الوطنية في اليمن وصاحب الأغلبية البرلمانية والتاريخ الوطني الناصح المؤتمر الشعبي العام إلى مناقشة واسعة للأوضاع الراهنه وما تمثله من تحديات أمامنا وما تتطلبه من جهود مشتركة لحماية الوحدة والذود عن النظام الوطني الديمقراطي واعتبار مصلحة الإنسان اليمني وتقدمه

أن اليمن نجحت بقيادة ابن اليمن البار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الأخ رئيس الجمهورية في الثبات والدفاع بقوة عن المكاسب الوطنية والاجتماعية، وأثبتت أنها بلد عصي على أعدائه قوي بأبنائه فتراجعت مخاطر الخروج عن القانون ولحقت بالشعارات الانفصالية والمشاريع الصغيرة هزائم متلاحقة، سوف تبوء آثارها وتبرز بوضوح أكثر في الأيام القادمة.

ولفت إلى أن الشعب اليمني غدا أكثر تماسكا ووحدة مما كان عليه في أي وقت مضى وارتدت محاولات زرع الفتن والبغضاء والكراهية إلى صدور دعائها ومرجيتها وقد أثبتت الأيام أن الوحدة قدرنا ومصيرنا وأن الجمهورية نظامنا والديمقراطية نهجنا وطريقنا لحياة آمنة ومستقرة يساهم الجميع في صنعها.

وأكد الأخ نائب الرئيس أنه في إبريل القادم سوف تشهد اليمن حدثاً ديمقراطياً كبيراً يتمثل في الانتخابات البرلمانية، وأن الجميع يذكرون أن هذه الانتخابات قد تأجلت دستوريا بناء على طلب الإخوة في المشترك الذين قدموا بأنفسهم صيغة اتفاق فبراير 2009م ثم اقبلوا عليه بوثيقة الإنقاذ الوطني.

وأضاف: لقد كان اتفاق فبراير مخرجاً يحفظ لأحزاب اللقاء المشترك ماء الوجه أمام أعضائها ووسيلة للبحث في صيغ مناسبة لتطوير النظام السياسي والديمقراطي والانتخابي ولكن روح التآمر والاقبال والندس والوقعية عادت تسيطر مرة أخرى على عقول قادة المشترك، وطغت ثقافة الإنقاذ وعدم الاعتراف بحقائق الواقع على تفكيرهم السياسي ففسروا الاتفاق بما يرضي النزعة المتطرفة التي تحكمت بسلوكهم خلال السنين الماضية، وبدلا من الالتزام بمضمونه جعلوا لهذا الاتفاق مضمونا آخر وراحوا يبحثون في اتجاه واحد فقط هو إسقاط النظام السياسي وبلوغ الفراغ الدستوري ثم الانقضاض على السلطة بعيدا عن الانتخابات

وصناديق الاقتراع التي تعبر في نهاية المطاف عن الإرادة الشعبية، كما فسر اتفاق فبراير خطأ مجموعة الحوثي وتهربوا من الوساطة القطرية وقادوسا إلى الحرب السادسة وكذلك تحول الحراك السلمي في بعض المديريات الجنوبية إلى غير سلمي وذهابا لقطع الطرق والقتل وإحراق ممتلكات الغير.

وتابع: « لقد تمسكنا خلال الفترة الماضية بموقف ثابت لا يتغير وهو أننا مع حوار وطني يفضي إلى نتائج من شأنها التطبيق الخلاق لاتفاق فبراير والخوض مباشرة في بنوده الثلاثة التي كان يمكن أن تؤدي لو تغلب صوت العقل والمصلحة العليا للوطن لدى قيادة المشترك إلى تعديلات دستورية وقانونية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لكن روح المناكفة السياسية لدى هؤلاء أبت إلا أن تعبر عن نفسها مرة يتسويق الوقت وأخرى بالانسحاب وثالثة بمحاولة اللجوء إلى أشكال وهياكل غير دستورية وغير قانونية مدعومة بمال لا يعرف مصدر».

وأضاف نائب رئيس الجمهورية: « وللتعبير عن صدق نوايانا تجاه الحوار والرغبة في الوصول إلى قواسم مشتركة، قدمنا المزيد من التنازلات التي رأينا أن هناك مصلحة وطنية تدعو لها، ومع كل مرحلة من مراحل الحوار، وعندما كانت الأمور تصل إلى طريق مسدود كان الأخ الرئيس يتقدم بمقترحات جديدة فيها قدر آخر من المرونة السياسية للتنازل». وقال نائب رئيس الجمهورية « ومن هنا ينبغي أن نشير إلى أن آخر مقترحاتنا للإخوة في المشترك تمثلت في تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وقد وافقوا ثم تراجعوا في اللحظة الأخيرة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لتتولى الإشراف على سير الانتخابات وهي اقتراحات مهمة في جعل هذه الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين، وأخيرا التزامنا بالشراسة في حكومة الوحدة الوطنية بعد الانتخابات بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات وهي اقتراحات مهمة كان يمكن أن تحدث تحولا كبيرا في الحياة السياسية والديمقراطية وهي على أي حال تنازلات ما كان للمؤتمر أن يتقدم بها وهو حزب الأغلبية والمفوض من شعبنا بإدارة الشأن العام لولا حرصه على استقرار البلاد وأمنها وضمان تقدمها بمشاركة واسعة من الجميع».

محافظ ريمة: المحافظة تعيش نشاطا خديما لم يسبق له مثيل

فرع (المؤتمر) بريمة: نطالب بالمضي نحو إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد

أحزاب (التحالف): سنباضل من أجل الوطن ولن نجري وراء المصالح الضيقة

ريمة / سيأ:

حضر الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام خلال زيارته لمحافظة ريمة أمس اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني.

وكان في استقباله محافظ ريمة علي سالم الخضمي وأمين عام المجلس المحلي حسين العمري ومدير الأمن العميد الركن محمد القحم وأعضاء المجالس المحلية والمكتب التنفيذي والمشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية وحشد كبير من أبناء محافظة ريمة.

وفي اللقاء الموسع لقيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات التحالف الوطني الديمقراطي تحدث نائب رئيس الجمهورية بكلمة، قال فيها: «إنها لمناسبة طيبة أن تجتمع وإياكم اليوم مع بداية عام هجري ونهاية عام ميلادي واليمن تعيش احتفالاتها بأعياد الثورة اليمنية العظيمة سبتمبر وأكتوبر ويوم الاستقلال المجيد الثلاثين من نوفمبر وأغتنمها فرصة لأقول لكم تحيات وطنية وباني صرح دولتنا الموحدة والديمقراطية».

وأضاف: «إننا نحيا بإكبار الدور الوطني لأبناء محافظة ريمة الذين أدبوا دائما على دعم الاتجاهات الوطنية الصادقة والمخلصة من أجل غد مشرق وسعيد ويمن مزدهر وآمن ومستقر».

وأضاف الأخ نائب الرئيس: «تتابعون باهتمام مجريات الأحداث وتطورات الأوضاع على الساحة الوطنية خاصة وقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من 27 إبريل يوم الديمقراطية والتعبير الأمل والمشاركة الشعبية الواسعة في إدارة الشأن العام والإسهام الفعال في بناء اليمن الحديث والمتطور والمستجيب لتطلعات العصر».

وأشار إلى أن اليمن حققت نجاحات كبيرة في العقود الثلاثة المنصرمة، وأن ما تحق في هذه الفترة معالم حقيقية على طريق النهضة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليمن معاصر وموحد بفضل إخلاص أبناء الأوفياء وقيادته الرشيدة والحكمة وتوجيهها نحو الغايات الوطنية في بناء مجتمع ديمقراطي وموحد.

وقال: «إننا نرى بأعيننا حجم التحولات التي تجري في مختلف مناحي الحياة وليست ريمة سوى نموذج لهذا التحول الذي غدا وأقما لنلمسه ونتحقق من وجوده كل يوم، ولقد تغيرت حياة المواطن هناك وكذلك الأمر في بقية محافظات الجمهورية وتحسنت الأحوال المعيشية ونمت القدرات الانتاجية للمجتمع وغدت البنية الاقتصادية أفضل مما هي عليه قبل إعادة الوحدة وفي ظرف ليست بالضرورة مواتية بل نستطيع أن نقول أنها كانت صعبة ومعقدة الأمر الذي يعيق لدينا الشعور بالتفاؤل بالمستقبل ومستقبل الأجيال القادمة من بعدنا».

وتابع « قبل أيام استضافت اليمن خليجي 20، وعاشت اليمن بأكملها أياما بهيجة كان هذا الحدث بعد ذاته ويصرف النظر عن مكاسبه المادية والمعنوية، حدثا نوعيا في طبيعة العلاقات القائمة بين أبناء الخليج والجزيرة العربية».

وقال: لقد حققت الرياضة ما عززت عن تحقيقه السياسة والدبلوماسية، لقد تغيرت أمور كثيرة ليس أقلها أن اليمن بعد هذه الدورة الرياضية لم يعد كما كان قبلا، وأن الخليج والجزيرة لم تعد كما كانت قبل انعقاد الدورة في عدن، فالعلاقات الأخوية والإنسانية وصورة كل طرف لدى الآخر قد أضعفت عليها الدورة معاني جديدة وبيدت الأمور في عدن وكان الجزيرة العربية تعيد تكوين ذاتها.

وأكد أن اليمن إنجازا رياضيا هو الأول من نوعه وأثبتت اليمن شعبا وقيادة أنها أكبر من التحديات وأقوى من كل المؤامرات.. لافتا إلى أن الدورة بالمعاني القومية أو الإنسانية أو الثقافية حدث نوعي سوف تبقى ذكراه طيبة وخالدة في نفوسنا جميعا، وستؤسس لعلاقات أفضل بين دول الخليج والجزيرة العربية، فضلا عن أن صورة اليمن على المستوى العالمي غدت أكثر بهاء في نظر المجتمع الدولي حيث سقطت كل الرهانات الخاسرة وبيدت الحقيقة ناصعة للناظرين.

وتابع الأخ عبد ربه منصور هادي قائلا: وبالقدر الذي أسعدنا ما تحقق من نجاحات خلال السنوات الماضية في مسيرة البناء والوحدة والديمقراطية بقدر ما رتب علينا ذلك مسؤولية المضي قدما نحو إنجاز المهام المناطة بنا، ولاشك في أن ذلك لن يتحقق دون دعم وموازية ومساندة المجتمع بكل فئاته وانتماءاته وتياراته.

وأشار إلى أن اليمن تعرض لحملة ضارية استهدفت إنجازاته الوطنية الكبرى الجمهورية والوحدة والديمقراطية، إلا أن الجذور العميقة لهذه الإنجازات الراسخة رسوخ الجبال في ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا قد خيبت ظنون المتآمرين والمرتدين والمتقصمين منهم عباءة الديمقراطية أو المتدثرين برداء الرجعية والتخلف.

وأكد نائب رئيس الجمهورية